مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٢/٤/٢٣

قضـــية

الحراســـة والتحـــول الاجتمـــاعى

يبدو اننا فى حاجة الى وقفة متانية وموضوعية حينما نعالج اليوم موضوع تصفية الحراسات .. فى هذه الوقفة نتبين وقع خطانا .. ونعرف الى اين نتجه؟ وهذه الوقفة الموضوعية الصريحة هى وحدهـــا الكفيلة بأن تضع تصفية الحراسات فى اطارهـــا الصحيح .. الذى لا يتناقض مع مقتضيات التحول الاجتماعى ..

ومن هنا فانني ارى من الخطأ ، ونحن نطالب اليوم بتصفية الحراسات ، ان نقول ان اجراءاتها كانت كلها انتقاما ، واننا انما نعيد الحالة الى اصلها ردا لظلم وقع على بعض ابناء هذا الشعب. فليس من المصلحة حتى مصلحة اولئك الذين خضعوا لهذه الاجراءات أن نغفل الجو السياسى الذى نشأت فيه ، وأن ننزعها عن الهدف الاجتماعى الذى بدأت به حتى وان كانت قد اخفقت فى تحقيقه أو انحرفت عنه بعد ذلك .

وكما سبق أن قلت فى اكثر من مناسبة سابقة على عملية التصحيح ، فان التأميم كان هو الطريق الاساسى الذى بدأت به اجراءات التحول الاجتماعى . وهو طريق يتميز بأنه يقرر قواعد عامة تسرى على جميع الاشخاص الذين تتوافر فيهم ظروف أو شروط معينة . فهو ليس اجراء موجها ضد اشخاص ، بل يتعلق بطبيعة الملكية أو النشاط الذى يكون موضوعا للتأميم. فالتأميم هو الاداة السليمة لاحداث التغييرات الاجتماعية ، اذ به يصدر قانون يتضمن قواعد عامة تتوافر فيها

العمومية والتجريد ، وتتحقق به المساواة بين من تتوافر فيهم الشروط الموضوعية التى يقررها . ولكن اجراء **الحراسة** ، الذى كان دائما مرتبطا بظروف **الطوارىء** ، وكان يستخدم كاجراء **وقائى** ضد الاعداء فى حالة الحرب ، قد استخدم فى تجربتنا **كاداة لتحقيق التغييرات الاجتماعية**.

فى يوليو ١٩٦١ صدرت **القوانين** الاشتراكية . وبعدها جاءت حركة الانفصال التى حركتها الرجعية فى سوريا وقتئذ ، وكانت هناك خشية ان يقع تحرك فى مصر ضد التحول الاجتماعى ، فاتخذت وقتئذ اجراءات الحراسة على اموال ١٦٧ شخصا ، وصدر بذلك الامر رقم ١٢٨ فى ١٨ اكتوبر ١٩٦١ ثم اعقبه بعد ذلك الامر رقم ١٤٠ فى ٢٥ اكتوبر متضمنا اسماء ٨١٤ شخصا.

وكان الهدف من هذه الاجراءات وفق ما أعلنه وزير الداخلية وقتئذ ، « هو عزلهم عن اى اخطاء يقومون فيها ، رغبة فى خدمة مصالح الاستغلال والاحتكار والامتيازات الطبقية فى مجتمع لم يعد يسمح بالامتياز الا عن طريق العمل . وأن بضع عشرات من الاسر كانت تحتكر أكثر من نصف الدخل القومى » وأن هذا الاجراء الاجتماعى قصد به **تأمين مؤخرة النضال الشعبى ، والحد من تأثير المصالح الرجعية** ، وقد أعلن وقتئذ على لسان وزير الداخلية أيضا أنه « تقرر تشكيل لجان مهمتها دراسة كل حالة بما يكفل تحقيق مصلحة الشعب ، وبما يكفل أن يبقى الاندفاع الثورى بعيدا عن رغبة الانتقام المتعارض مع الخصائص الدينية والاخلاقية والتاريخية لشعبنا ». وأنه « يجب فى نفس الوقت أن يتاح لهؤلاء فرصة العمل بغير امتيازات طبقية وأن تتاح لهم الفرصة ليشعروا بانتمائهم الى الجماهير وأن مصلحتهم لا يمكن أن تصان الا فى اطار المصلحة الشعبية العامة ».

وحسبما عبر عن ذلك الاستاذ احمد بهاء الدين وقتئذ : « فان القوانين الثورية الاشتراكية كاى قوانين ثورية فى العالم كانت تحتاج الى فترة حضانة قبل ان يشتد عودها المزروع على الارض ، وقبل ان تصبح قادرة على أن تحمى نفسها . وانه يجب فى نفس الوقت الاسراع بقدر الامكان لخلق الظروف الموضوعية التى تقصر فترة الحضانة والتى تجعل القوانين الاشتراكية قادرة فى اقرب وقت على حماية نفسها بنفسها دون اى اجراء استثنائى » .

كان هذا هو المناخ السياسى الذى بدأت فيه الحراسة وقتئذ . فيجب أن لا ننظر فى تقييمه — وبصرف النظر عن التحفظات فى تطبيقه ، سواء فيما يتعلق بمن شملهم هذا الاجراء او اسلوب تطبيقه — على انه كان اجراء انتقاميا أو ظالما . لقد نظر اليه وقتئذ على انه وسيلة للحد من امكان استخدام نفوذ **الراسمالية** التى ضربت ضربة أولى بقوانين يوليو من « أن تتحرك معتمدة على ما بقى لها من رؤوس أموال وملكيات » . **فقد انصبت قوانين التاميم اساسا على الشركات والمنشآت الاقتصادية ، ولكنها لم تمتد الى العقارات المبنية ولا الى الاموال السائلة فى البنوك وسمحت بحد للملكية الزراعية وقتئذ كان يبلغ مائة فدان للفرد الواحد . وظل مجموع ثروة الشخص يمثل تناقضا حادا بين أشخاص كانت تصل دخولهم الى خمسمائة الف جنيه فى السنة ، وبين الفلاحين الذين لا يزيد متوسط الدخل العام للفرد منهم عن خمسين جنيها فى العام** . وقد عبر عن ذلك الزعيم الراحل **عبد الناصر** فى خطاب له يوم ١٦ اكتوبر ١٩٦١ بقوله « اننى لست ضد الملكية الفردية ، ولكنى ضد الملكية **المستغلة** . ان الملكية الفردية أمانة لابد لصاحبها من أن يصونها من الاستغلال بقدر مايطلب من الدولة أن تصونها بحماية القانون.

ان مجتمعنا الاشتراكى فيه مجال لكل العاملين . ولكنى اقول لكم بوضوح لا يحتمل الظلال ان مجتمعنا ليس فيه مكان لاصحاب الملايين » .

« ان الواجب اذن ونحن نقيم التجربة ونصححها ، ان نكون على حذر من أن نحاول أن ننزع عن التجربة اهدافها الاجتماعية لمجرد أن ألف شخص قد وضعت اموالهم وقتئذ تحت الحراسة ، ذلك انه على الجانب الاخر ، كان هناك ملايين الكادحين الذين لا يملكون شيئا .. والذين طال حرمانهم من أبسط حقوق الحياة . اقول هذا وقد كنت احد الاصوات التى ارتفعت تطالب بالغاء الحراسات الباقية التى فرضت بعدصدور دستور مارس ١٩٦٤ ، وبتصحيح أوضاع الذين خضعوا للحراسات السابقة على ذلك.

ولنعد الى الحراسات التى فرضت فى عام ١٩٦١ ولنتابع ما جرى بعدها ، من دعوة المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ومن تقديم نظرية ثورية جديدة أساسها تحالف قوى الشعب العاملة ، ولنرجع الى المناقشات التى جرت وقتئذ بشأن ما اصطلح على تسميته بالعزل السياسى لمن تتعارض مصالحهم فى هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب . وقد صدر وقتئذ قانون يرتب مباشرة الحقوق السياسية لبعض الاشخاص ، وهو القانون الذى حددعشر سنوات لذلك ، انتهت فى يناير الماضى.

وحينما أعلن الميثاق وقد صدر استنادا الى الارادة الشعبية الممثلة فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، أشار صراحة الى اجراءات الحراسة ، فقال :

« ومن المؤكد ان الاجراءات التى اعقبت قوانين يوليو الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية . لقد تمت — بعد ان بدت محاولة الانقضاض الرجعى على الثورة الاجتماعية — عملية هامة لازالة رواسب عهود الاقطاع والرجعية والتحكم . ان هذه العملية قطعت الطريق على كل محاولات التسلل والدوران من حول اهداف الشعب ، ولحساب المصالح الخاصة للفئات التى حكمت وتحكمت من المراكز الطبقية الممتازة . ولقد اكدت هذه الاجراءات — يعلى الحراسة — ان الشعب قد عقد عزمه من غير تردد على رفض كل وضع استغلالى سواء كان طبقية موروثة أو كان طفيلية انتهازية » .

هذه العبارات الصريحة فى الميثاق هى التى تحدد لنا خط المسار فى تصحيح أوضاع كانت تنفيا غايات اجتماعية ، ولكنها انحرفت عنها فى بعض الظروف.

والذى لاشك فيه ان الفرصة قد اتيحت لكثيرين ممن خضعوا لهذه الاجراءات فى ان يثبتوا انتماءهم الى الجماهير ، وان بعضهم قد نجح فعلا فى ان يتخذ العمل أساسا لقيمته فى المجتمع فسمعنا عمن كان يتخذ صيد السمك هواية له وهو يحول هذه الهواية الى عمل دؤوب فى مطعم صغير يعمل فيه هو وعائلته .. وسمعنا عن بعض سيدات هذه البيوت القديمة التى كانت تعيش على ارثها وتأنف من العمل ، وهن ينشئن صناعات حرفية أو يفتحن محال للازياء ، ومن هؤلاء من عاد الى الدراسة الجامعية ونبغ وتفوق ثم التحق بالعمل . وكانت هذه ظواهر ايجابية ومشجعة .

وبعد اعلان الميثاق وتأهب البلاد الى حياة سياسية جديدة فى ظل تحالف قوى الشعب العاملة صدر القانون رقم ١٥٠ فى ٢٤ مارس ١٩٦٤ ، تقرر رفع الحراسة عن أموال وممتلكات من كانت فرضت عليهم قبل ذلك . ولكنه قرر أيلولة هذه الاموال الى الدولة مع تعويض أصحابها عنها بمبلغ اجمالى قدره ثلاثون ألف جنيه ، ما لم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة ، على أن يؤدى التعويض بسندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا. وفى نفس الوقت فقد أجيز اعادة أى منشأة تجارية الى صاحبها اذا لم يكن قد تقرر بيعها وكانت قيمتها لا تزيد على

ثلاثين الف جنيه . **اما الاراضى الزراعية فقد تقرر ايلولتها للدولة وتسليمها الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى لادارتها حتى يتم توزيعها على صغار الفلاحين.** وعاد القانون فأجاز بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من أحكامه .

وكان الهدف من تحديد الحد الاقصى للتعويض ، يسير جنبا الى جنب فى تناسق مع الغاء التعويض عن الاراضى الزراعية التى خضعت للاصلاح الزراعى ومع تحديد الحد الاقصى للتعويض من التأميم بمبلغ خمسةعشر الف جنيه للفرد ، **على أساس أن ذلك يغل دخلا يقترب من الحد الاعلى المقدر للدخل فى اى مجال من مجالات الدولة أو القطاع العام ، وعلى اساس سد الطريق فى وجه التراكم الراسمالى .** وهىنفس النتيجة التى كان يمكن الوصول اليها لو فرضت ضريبة على رأس المال أو على مجموع الثروة ، اذا زاد على حد معين .

وعند افتتاح مجلس الامة فى ٢٥مارس ١٩٦٤ أعلن **عبد الناصر** :

« انه لم يكن فى هذه الاجراءات عداء ضد فرد أو ضد اسرة وانى أقول امامكم صادقا اننى وقفت طويلا بالتردد امام القرار بفرض الحراسة على عدد منالافراد من هذه الطبقة التى مكنتها ظروف عديدة من احتكار الغنى على حساب جماهير الشعب . كنت ادرك انهم بشر الى جانب كونهم طبقة ولقد كان هدفى ان اصفى الطبقة ولكن ان يبقى لكل فرد منافرادها كرامة المواطن وحقه فى الحياة طالما التزم بواجب المواطن . ولقد حاولت قدرالمستطاع تخفيف اثر التغيير عليهم لكنى كنت ارى بحق ان شريعة العدل لابد ان تاخذ طريقها ولست اريد ان اعد الارقام فى تبيان ماكان المال عليه لكنى لا اتصور ولا اظن احدا يتصور معى ان المجتمع الذى نعيش فيه كان يمكن له ان يتحمل وجود مائة اسرة مصرية أو اجنبية وصل ما تملكه وما استرد منها بالتاميم والحراسة والاصلاح الزراعى ما تصل قيمته بغير مبالغة الى الف مليون جنيه . ولقد كان محتما ان يبدأ تحالف قوى الشعب العاملة دوره العظيم فى قيادة المرحلة المقبلة على ارض ممهدة مكشوفة والا فان اعداء هذا التحالف بحكم الطبيعة كانوا يستطيعون لو ترك لهم سلاح المال ان ينقضوا عليه ويدمروه وان يسلبوه كل فاعلية تكون له. واذا كنت ارى ان تصفية الطبقة قد تمت فان هناك ملاحظتين : الاولى ان نرى بالتسامح اننا لم نكن ضد الافراد وانما كنا ضد الامتياز الطبقى وقد كان من حقنا ان نصفى آثاره ولكن ليس من حقنا ان نصفى كرامة الافراد وانسانيتهم لذلك فان صفحة جديدة يجب ان تفتح أمام الجميع بغير تمييز ، والثانية انه ينبغى لنا مهما كان الثمن الا نسمح بظهور طبقة جديدة تظن ان الامتيازات ارثا لها بعد الطبقة القديمةوعلينا ان نقاوم مثل هذا الانحراف ونقومه ونثور عليه اذا اقتضى الامر ونجرده من اى سلاح يكون قد حصل عليه » .

كانت النظرة اذن الى الحراسة وقتئذ **أنها وسيلة للحد من التراكم الراسمالى والقضاء على النفوذ الطبقى وفتح المجال امام العمل وحده .**

ومع ذلك فان الاستثناءات التى وردت على هذا القانون ، قد أثارت شعورا بأن من تهيأت له أسباب الصلات ، أو فى أحسن الفروض أسباب التوضيح استرد أملاكه . وقد تلاحقت هذه الاستثناءات حتى بلغت هذه الحالات المستثناة ٢٣٦ حالة من بين ١٢٩٨ منها ٢٤١ حالة خاصة بأجانب تمت تسويتها طبقا لاتفاقيات التعويضات الخاصة بهم.

ثم عادت الحراسات تفرض من جديد استنادا الى قانون **تدابير امن الدولة** الذى صدر فى ٢٤ مارس ١٩٦٤ . وقد اتخذت كثير من الحالات **طابع العقوبة** التى توقع دون ضمانات . واستسهلت اجراءاتها . **فهى تفرض وترفع دونضابط ودون معيار ، مما هيأ لمراكز القوى أن تنحرف بها .** وقد اشاع هذا كله جوا من القلق ، خاصة بعد تشكيل لجنة

تصفية الاقطاع التى تحولت الى **لجنة الرقابة العليا للدولة . وليس معنى هذا أن جميعمن فرضتالحراسة على أموالهم كانوا من المواطنين الصالحين ، ولكن استمرار هذا الاجراء دون ضمانات كان من شانه أن يهدد حتى حزبات المنتمين الى تحالف قوى الشعب العاملة .**

ولا أريد أن أطيل فى الحديث عن سوء ادارة الاموال الخاضعة للحراسة، فهو أمر لصيق بطبيعة هذه الادارة الاستثنائية ، شأنه شأن انحراف نظار الاوقاف فيما مضى ، وما تعبير « الشيء يزوم الشيء » الا كناية عننوع الحسابات التى كان يعدها ناظر الوقف للمستحقين. ولكن هذه قضية فرعية يمكن معالجتها باعادة مراجعة الحسابات ووضع أسس عادلة لها . وهى المهمة التى تتولاها حاليا **لجان تصفية الحراسات** بعد أن أعلن الرئيس السادات عن ضمانات تضائية لفرض الحراسة مستقبلا ، وعن تصفية الحراسات السابقة . وفى ذلك يتعين التفرقة بين **الحراسات السابقة على ٢٤ مارس ١٩٦٤** وهى التى اعتبرت مرنوعة فعلا وآلت أموال الخاضعين لها الى الدولة مع تعويضهم بسندات فى حدود مبلغ ثلاثين ألف جنيه ، وبين الحراسات التى تلت ذلك والتى كانت اذا رفعت استرد الخاضع لها أمواله بالحالة التى عليها . ذلك أن المشكلة الحقيقيةهى تحديد الذمم المالبةللخاضعين قبل ٢٤ مارس ١٩٦٤ . أما الحراسات القائمة والتى لا يزيد عددها حاليا عن ١٢٨ حالة ، فكما قلت من قبل فان رفعها لا يحتاج الى أكثر من جرة قلم .

على اننا ونحن نعيدالنظر فى اجراءات الحراسة وكيفية تعويض أولئك الذين خضعوا لها قبل ٢٤ مارس ١٩٦٤ ، فان علينا أن نضع تحت نظرنا الحقائق الاتية:

❶ أن الاموال التى ترفع عنهاالحراسة تظل خاضعة للحد الاقصى للتعويض عن التأميم ، كما تظل خاضعة للتحديدالوارد فى قوانين الاصلاح الزراعى .

❷ انه بالنسبة لتحديد الحد الاقصى للتعويض عن الاموال التى آلت الى الدولة بمبلغ ثلاثين ألف جنيه ، فان هناك ١٠٩ عائلات تملك أكثر من ذلك الحد ، وأن عدم التزام هذا الحدالاقصى يعنى أن ترد الدولة الى هذه العائلات ما تبلغ قيمته حوالى خمسة ملايين من الجنيهات ، مقدرة على الاسس التىجرت عليها الحراسة .

❸ أن العقارات المبنية قد بيعمعظمها الى شركات التأمين ودخلت قيمتها فى الذمة المالية لهذه الشركات وفى ميزانيات القطاع العام وان من بين هذه العقود ٦٥٩ عقدا تم تسجيله و ٦٤٢ عقدا لم يسجل بعد .

● ان الاراضى الزراعية التى خضعت للحراسة قد بيعت كلها للهيئة العامة للاصلاح الزراعى تمهيدا لتوزيعها على صغار الفلاحين . وقد تم فعلا تمليك سبعة عشرالف فدان الى صغار الفلاحين بينما تم تأجير خمسة وعشرين الفدان اليهم ، تمهيدا لتوزيعها عليهم بالتمليك. وان هذه الاراضى جميعها قد تعلق بها حق صغار الفلاحين فلا يكون للمالك الا الحق فى اقتضاء ثمنها من الاصلاح الزراعى . كما ان ريع هذه الاراضى الذى لم يتم تحصيله فى السنوات الماضية يمكن ان يصل الى حوالى خمسة ملايين من الجنيهات . وقد روعى فى عدم التحصيل عدة اعتبارات اجتماعية . والعودة الى تحصيل هذه المبالغ من شانه ان يولد مشكلات كثيرة .

لقد تغيرت العلاقات الاجتماعية فى الريف فى السنوات العشر الاخيرة : الايجار محدد بسبعة أمثال الضريبة ، عقود الايجار تمتد تلقائيا ولا يجوز للمالك طرد المستأجر . قامت جمعيات تعاونية للفلاحين ، أصبح الفلاحون على وعى بحماية مصالحهم — وفى اعتقادى انه اذا كان من الميسور عند تحديد التعويض أن ترد ملكية بعض العقارات المبنية عينا ، فان الامر ليس بهذه البساطة بالنسبة للاراضى الزراعية . وحسبما قال لى أحد الذين خضعوا لهذه الاجراءات ، ممن يرغبون فعلا فى الاندماج فى مجتمع الشعب العامل ، « فان أحدا لا يدور بخلده استعادة ملكية هذه الاراضى ، حتى مع التسليم بأنها ستظل محملة بعقود الايجار التى ابرمت مع صغار الفلاحين ، طالما أن الايجار كان مقدما لتوزيعها عليهم بالتمليك » . وهذه نظرة واعية ، فيقدر تفهم هؤلاء الملاك القدامى لطبيعة العلاقات الجديدة ونزولهم على مقتضياتها ، وبقدر ادراكهم لمصالح الطبقات التى طال حرمانها ، يمكن فعلا أن تهيأ الفرصة لهم ليعودوا الى الاندماج فى مجتمع الشعب العامل .

لقد قررت الدولة خلال السنوات الاخيرة عديدا من التيسيرات يجب ألا نغفلها ونحن نقيم هذه التجربة ، مثل استثناء الاجور والمرتبات والمعاشات ودخل المهن الحرة من الخضوع للحراسة ، ومثل جواز رد التعويض نقدا او عينا من العقارات المبنية التى لم يتم التصرف فيها ، ومثل تحديد معنى العائلات المستقلة داخل نطاق العائلة الواحدة مما يوصل مجموع التعويض لهذه العائلات الى مائة وخمسين الفا من الجنيهات ، ومثل استثناء سيارة خاصة لكل خاضع واستثناء بوالص التامين التى لا تزيد على خمسة آلاف جنيه ، ومثل تقرير الانتفاع بالمسكن مدى الحياة ولو كان قد تم التصرف فيه ، ومثل استثناء اثاث المنزل والامتعة الشخصية، واخيرا استثناء الخاضعين بالتبعية من اجراءات الحراسة .

وعلينا اليوم ونحن نواجه تصحيح بعض الاجراءات ، الا نغفل عن أمرين :

□ أولهما : اننا بقرارات رفع الحراسة السابقة ورد الاموال التى لم يتم التصرف فيها او التعويض عنها فى الحدود المناسبة التى لا تتعارض مع مبادىء هذا المجتمع ومع مصالح قوى التحالف — انما نؤكد اننا لم نكن ضد الافراد وانما كنا ضد الامتياز الطبقى .

□ وثانيهما : ان نظامنا لا يسمح بالتراكم الراسمالى ، وان مجتمعنا مصمم على مواصلة السير فى طريق التحول الاشتراكى ، وحسبما عبر عن ذلك الرئيس السادات فى بيانه الى قوى الشعب العاملة فى ١٠ يونيو ١٩٧١ فان ذلك يعنى حماية المكتسبات الاشتراكية التى حققناها كما يعنى خلق الظروف الملائمة لتوسيع نطاقها □